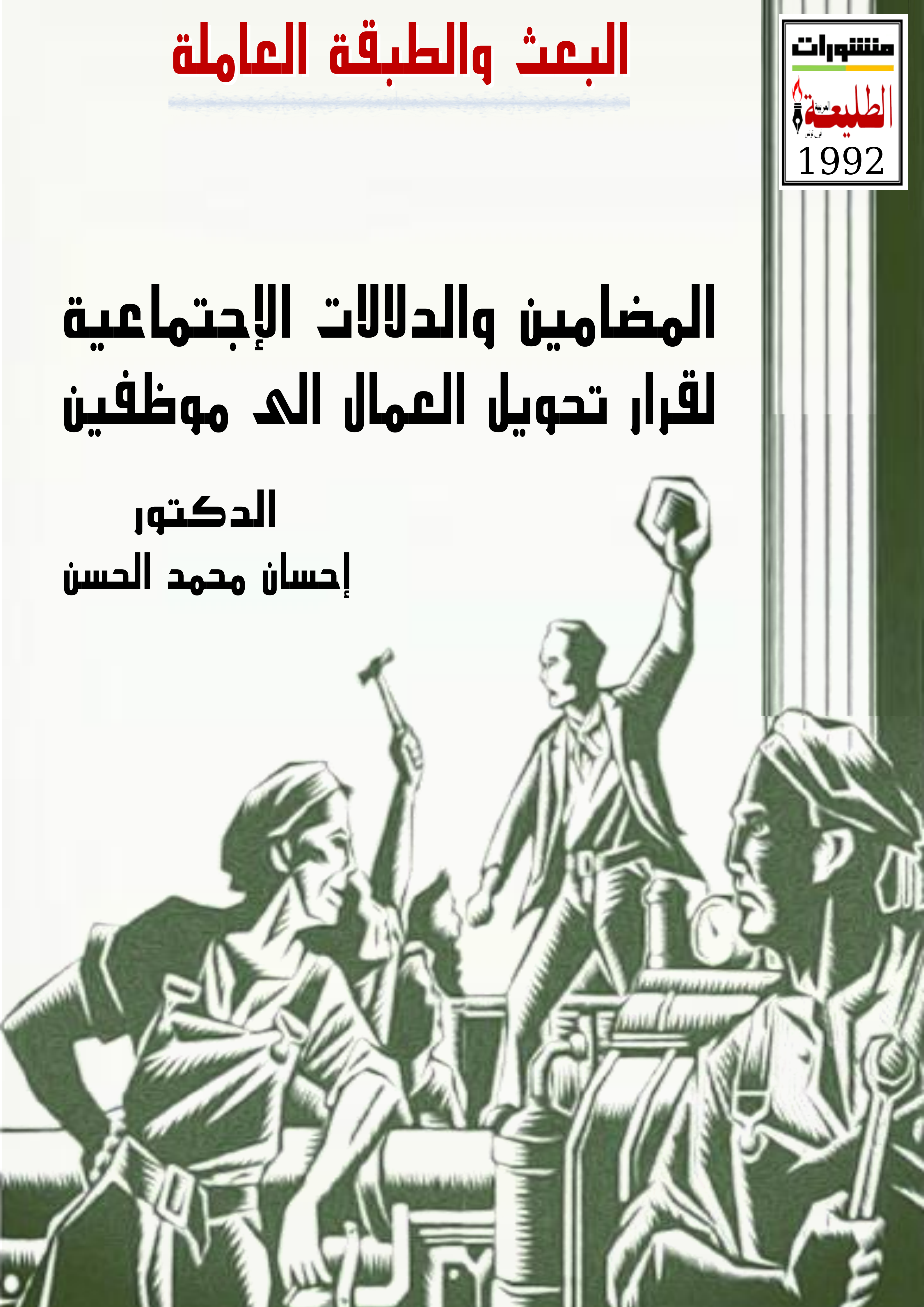


البعث والطبقة العاملة

منشورات الطليعة العربية في تونس
1992

المضامين والدلالات الإجتماعية لقرار تحويل العمال الى موظفين

الدكتور
إحسان محمد الحسن



المضامين والابعاد الاجتماعية لتحويل العمال الى موظفين

الدكتور احسان محمد الحسن

قسم الاجتماع ـ كلية الآداب

جامعة بغداد

١٩٩٠

أ ـ مقدمة تمهيدية :

يعد قرار تحويل العمال الى موظفين من القرارات التاريخية الثورية ومن المنجزات الحضارية والانسانية المتميزة ومن التحولات الاشتراكية النوعية التي وضعت أسسها الثابتة والأصيلة قيادة الحزب والثورة وعلى رأسها الرفيق القائد صدام حسين (حفظه الله) في محاولة منها لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين منتسبي القطاعِ الاشتراكي كافة بغض النظر عن طبيعة الأعمال التي يقومون بها والخلفيات الأجتماعية والمهنية التي ينحدرون منها والمستويات الثقافية والعلمية التي يتمتعون بها ٠ أن قرار تحويل العمال الى موظفين في القطاع الاشتراكي جاء منسجما مع أديولوجية الحزب القائد حزب البعث العربي الاشتراكي ومنطلقاتها الفكرية والمبدئية ، ومع الظروف والمعطيات العملية للانتاج الاجتماعي ومع مستلزمات الاقتصاد القومي للقطر العراقي ، الاقتصاد الذي يتوخى سد متطلبات التنمية والبناء وسد متطلبات التقدم الأجتماعي والحضاري(١) ، واعادة بناء المجتمع في فترة ما بعد الحرب وتثوير قطاعاته البنيوية وتطويق مشكلاته الآنية والمستقبلية ٠

أن اديولوجية الحزب القائد لا تؤمن بالانحياز الى طبقة اجتماعية واحدة أو الى طبقتين طالما أن حزب البعث العربي الاشتراكي لا ينحدر من طبقة اجتماعية معينة ولا يناصر طبقة دون الطبقة الأخرى بل أنه ينحدر من كافة الطبقات والفئات الجماهيرية والشعبية ويكافح من أجل رفاهيتها وسعادتها وعزتها وتقدمها في كافة مجالات الحياة وتخصصاتها(٢) · وبناء على هذا التوجه الفكري بادرت قيادة الحزب والثورة الى مساواة العمال بالموظفين اذ جعلتهم يقفون على خط شروع واحد لخدمة الوطن والأمة(٣) · وساوت بينهم في الواجبات والحقوق الأجتماعية · زد على ذلك أن تحويل العمال الى موظفين يتجاوب مع توجهات قيادة الحزب والثورة في زيادة الانتاج كماً ونوعاً ، وفي تكييف كافة المنتجين سواء كانت واجباتهم فكرية أو يدوية الى الظروف والمعطيات الجديدة للعمل التقني · ذلك أن هذه الظروف والمعطيات تستلزم قيام كل من الخريج وغير الخريج بتشغيل وادارة وصيانة الماكنة ومشاركة جميع المهنيين والحرفيين في اتخاذ القرار الذي يضمن استمرارية العمل الانتاجي وزيادة الكفاءة الانتاجية وقدرة المؤسسات والمشاريع الانتاجية والخدمية على تحقيق الأهداف الاقتصادية النوعية للمجتمع الكبير ·

أن دراسة المضامين والأبعاد الأجتماعية لتحويل العمال الى موظفين تركز على ثلاثة محاور أساسية هي :

١ ـ التحولات الاجتماعية للعمال في ظل ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز القومية الاشتراكية ·

٢ ـ الاساس الفكري والعملي لتحويل العمال الى موظفين مع اشارة خاصة لنظرية العمل البعثية ·

٣ ـ الدلالات الاجتماعية والانسانية لتحويل العمال الى موظفين · والان نود دراسة وتحليل هذه المحاور بالتفصيل ·

ب ـ التحولات الاجتماعية للعمال في ظل ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز القومية الاشتراكية :

لقد عانى العمال والفلاحون والكسبة في قطرنا خلال عهود الاقطاع والدكتاتورية والرجعية من شتى أشكال الظلم والقهر والتعسف والاستغلال الطبقي والاجتماعي والسياسي . ومثل هذه المعاناة والظروف الصعبة التي عاشتها هذه الفئات الاجتماعية قد حولتها آنذاك الى جماعات ضعيفة ومبعثرة ومغلوبة على أمرها(٤) . فقد كانت البطالة مستفحلة بين أفرادها والأمية متفشية بين صفوفها والفقر مسيطرا على جموعها ، والمرض منتشرا بين عائلاتها . ونتيجة للظروف الصعبة والمشكلات المزمنة التي كانت تعاني منها هذه الجماعات والفئات ظهرت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الواضحة بينها وبين بقية فئات المجتمع الأخرى خصوصا الفئات المرفهة والميسورة . ومثل هذه الفوارق هي التي جعلت الفئات العمالية والفلاحية غير قادرة على تحسين أحوالها وازالة مشكلاتها وأداء دورها الفاعل في المجتمع آنذاك .

وعند قيام ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز القومية الاشتراكية تحققت الكثير من المكاسب للعمال . فعلى الصعيد الاقتصادي دأبت الثورة منذ بدايتها الى خلق العمل الانتاجي والحرفي بأنواعه الماهرة وشبه الماهرة وغير الماهرة وتوفيره للعمال وتمكينهم من اشغاله والاستفادة منه في تحسين واقعهم الاجتماعي والمعاشي(٥) . ومثل هذا الاجراء ساعد على زيادة الطلب على القوى العاملة بحيث استطاع المجتمع التحرر من مشكلة البطالة والفقر وجمود الموارد البشرية . كما قامت الثورة بزيادة أجور العمال ورفع قوتهم الشرائية وتحسين أحوالهم المعاشية(٦) وتطوير مناطقهم السكنية وحثهم على اقتناء واستهلاك المواد الغذائية الغنية بالفيتامينات وارشادهم على التدبير والاقتصاد في النفقات والابتعاد عن ممارسات الاستهلاك المظهري .

وفي الجانب الاجتماعي بادرت الثورة الى ضمان الحقوق الاجتماعية للطبقة العاملة انطلاقا من المبادىء الانسانية التي تؤمن بها وحرصا منها على تحقيق رفاهية الطبقة العاملة وتثبيت موقعها المتميز في المجتمع الجديد ذلك أن الطبقة العاملة هي الطبقة المسؤولة عن قضايا الانتاج والتنمية والطبقة التي تعرضت للظلم الاجتماعي والقهر الطبقي أكثر من غيرها من بقية الطبقات والفئات الاجتماعية(٧) كما يشير الى ذلك تاريخ الانسانية بصورة عامة وتاريخ المجتمع العراقي بصورة خاصة • لكن الحقوق الاجتماعية التي ضمنتها القيادة السياسية للطبقة العاملة في القطر تتجسد في التشريعات العمالية وفي بلورة ونشر مبدأ تكافؤ الفرص الاجتماعية بين العمال وغيرهم من أبناء المجتمع • فقد شرعت الثورة قانون العمال رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ • وبموجب هذه القوانين سمح للعمال بالمشاركة في مجالات التخطيط والتنفيذ وتحمل المسؤوليات كاملة أزاء تنفيذ خطط العمل(٨)• اضافة الى منح الحريات لممثلي الطبقة العاملة بالمساهمة في نشاطات الهيئات واللجان العليا للدولة كمجلس التخطيط والمجلس الزراعي • وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال ساهم مساهمة فعالة في حماية العمال ضد المرض والبطالة والشيخوخة والتعرض للحوادث المؤسفة ، وساعد على رفع مستوياتهم المعاشية والاجتماعية •

وقد اعتمدت الثورة مبدأ تكافؤ الفرص الاجتماعية في التعامل مع أبناء الطبقة العاملة وبقية المواطنين من الفئات والشرائح الاخرى التي يتكون منها المجتمع لعراقي • فقد سمح لأبناء الطبقة العاملة بالدخول الى كافة المعاهد والكليات والجامعات والقبول في البعثات العلمية ونيل الزمالات الدراسية داخل وخارج القطر ، وسمح لهم بأشغال كافة الوظائف والمهن الحساسة في الدولة والمجتمع • بينما في العهود الاقطاعية

والدكتاتورية والرجعية كانت المعاهد العالية والجامعات والبعثات والزمالات الدراسية احتكارا لأبناء الطبقات الوسطى والمرفهة(٩) . كما كان أبناء الطبقة العاملة محرومين من اشغال الوظائف المهمة والحساسة في الدولة والقوات المسلحة . أن مقاييس القبول في المعاهد والكليات والجامعات ومقاييس الدخول الى المهن والوظائف الحساسة في مجتمعنا الثوري المعاصر انما هي التأهيل العلمي والكفاءة على اشغال الادوار والمناصب الوظيفية وليس الانتماءات الطبقية والانحدارات الفئوية والولاءات الاقليمية كما كان ذلك قبل الثورة . وهذه الحالة الاجتماعية التي يشهدها مجتمعنا في عصر الثورة والتحرر هي النهوض الحضاري والتقدم الاجتماعي بعينهما .

واهتم الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله) بالعمال وقضاياهم من خلال أحاديثه عنهم وزياراته الميدانية لمواقع العمل الانتاجي وتشجيعه للعمال على زيادة الانتاج كماً ونوعاً ومشاركته الفاعلة في حل مشكلاتهم . ففي أحد أحاديثه الموجهة للعمال يربط الرئيس القائد بين العمل الجيد والشرف وبين العمل الجيد وتحقيق الأهداف التي يناضل العمال من أجلها . يخاطب الرئيس القائد صدام حسين العمال فيقول « نريد منكم أن تجعلوا من العمل شرفكم الحقيقي وليس شعارا معلقا في الدوائر فقط ، فالعامل يجب أن يجعل من العمل شرفا حقيقيا له ويحس انه عندما يعمل بدقة كأنما يدافع عن شرفه . أن المكاسب والمنجزات العظيمة التي قدمتها ثورة ١٧ ــ ٣٠ تموز الى العمال واهتمامات القيادة بالعمل والعمال قد أدت دورها الفاعل في تنمية وتطوير العمال بحيث أصبحوا اكثر فاعلية وتأثيرا في مسيرة المجتمع الانتاجية والتنموية من ذي قبل(١٠) .

وعلى الرغم من الجهود والاهتمامات التي بذلتها الثورة فأن الفوارق ظلت شاخصة بين العمال وبقية فئات المجتمع الأخرى خصوصا الموظفين

والمهنيين الى أن صدر قانون مجلس قيادة الثورة في يوم ١٩٨٧/٣/١١ والقاضي بتحويل العمال الى موظفين · وفي ظل هذا القانون تساوى العمال مع الموظفين في اللقب وفي الواجبات والحقوق وبدأوا يقفون على خط شروع واحد ينطلقون من خلاله نحو العمل المثمر والانتاج الوفير والخدمة الجيدة التي تطور المجتمع وتمكنه من بلوغ أهدافه القريبة والبعيدة ·

ج ـ الأساس الفكري والعملي لتحويل العمال الى موظفين مع اشارة خاصة لنظرية العمل البعثية :

من الأسباب الجوهرية التي دعت قيادة الحزب والثورة الى تحويل العمال الى موظفين السبب الفكري والاديولوجي الذي يكمن في نظرة الحزب القائد حزب البعث العربي الاشتراكي الى الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية نظرة واحدة لا تميز بين فئة وفئة أخرى أو بين طبقة وطبقة أخرى طالما أن الحزب هو حزب الجماهير العربية كلها(١١) · فالمنتمون لـه ينحدرون من كافة فئات وشرائح المجتمع ، وانه يعمل لهذه الفئات والشرائح الاجتماعية ويهدف الى تحسين أحوالها ومعالجة مشكلاتها وتحقيق طموحاتها ضمن التوجهات المركزية والمبدئية لأهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية(١٢) · وعندما يكافح الحزب من أجل تنمية وتطوير أحوال الجماهير كافة فلا غرابة ان يساوي بين العمال والموظفين في اللقب والاحترام والتقدير والحقوق والامتيازات وأن يتيح للجميع فرصة مزاولة الأعمال التي تنسجم مع قدراتهم ومؤهلاتهم وميولهم واتجاهاتهم · علما بأن الاعمال التي يتطلب أداؤها التدريب الطويل والمهارة والموهبة والجهود المضنية والمسؤولية الكبيرة يتقاضى افرادها امتيازات مادية ومعنوية تزيد على تلك التي يتقاضاها الافراد ذو المؤهلات البسيطة والمسؤوليات المحدودة(١٣) ·

وتحويل العمال الى موظفين انما ينطلق من المبدأ الاشتراكي الذي يؤمن به الحزب ، ذلك المبدأ الذي يؤكد ضرورة تقليص الفوارق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والسياسية بين الأفراد والجماعات • فعندما يتساوى العامل مع الموظف في الواجبات والحقوق الاجتماعية ، ويمنح كل فرد حرية التعبير عن امكاناته وطاقاته ومواهبه الذاتية التي من خلالها يخدم الدولة والمجتمع ويشارك في عملية البناء والتنمية الشاملة فأن ظروف العامل الاقتصادية لابد أن تتحسن وتصبح مشابهة لظروف الموظف لأن الاثنين يتقاضيان امتيازات واحدة في حالة تساوي المهام والأعمال التي يقومان بها •

وعندما تتحسن الظروف الاقتصادية للعامل وعائلته نتيجة تحويله الى موظف فأن مكانته الاجتماعية لابد أن ترتفع وتصبح مشابهة لمكانة الموظف لاسيما وأن المجتمع يحترم الموظف ويقيمه أكثر من العامل(١٤) • ومن الجدير بالذكر أن تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعامل نتيجة تحويله الى موظف سيمكنه من رفع مستواه الثقافي والعلمي لاسيما وأن الدولة تشجع الجميع على الاستفادة من التسهيلات الثقافية والعلمية المتيسرة في المجتمع • زد على ذلك ان ثقافة العامل ووعيه التربوي والعلمي نتيجة لتحويله الى موظف لابد أن يعمق وعيه السياسي والفكري بحيث يكون مستوعبا للمرحلة السياسية التي يمر بها المجتمع ومدركا لطبيعة ظروفها الموضوعية والذاتية وملماً بماهية الأخطار والتحديات السياسية والأمنية المحيطة بالمجتمع(١٥) •

وينطلق قرار تحويل العمال الى موظفين من مبدأ آخر الا وهو مبدأ تحقيق الموازنة بين الواجبات والحقوق • فتحويل العمال الى موظفين في مؤسسات القطاع الاشتراكي لابد أن يجعل المنتجين والمهنيين والخدميين كافة يقفون على صعيد واحد في الواجبات والحقوق • وهذا ما تقره نظرية العمل البعثية ، تلك النظرية التي تعني كيفية وضع مباديء وأهداف حزب البعث العربي الاشتراكي وثورته في القطر العراقي موضع التطبيق في

الميادين كافة بشكل سليم ووفق ضوابط أساسية تؤدي في المحصلة التي تحقيق تلك المبادىء والأهداف(١٦) ٠

وأهم ما تتميز بـه نظرية العمل البعثية الموازنة بين الحقوق والواجبات ، ولكن في الحالات الاستثنائية كظروف العدوان الايراني على العراق يميل ذراع الموازنة لصالح الواجبات ٠ وتأكيد نظرية العمل على مبدأ الموازنة بين الواجبات والحقوق انما ينطلق من اعتبار الانسان ، مهما يكن عمله ولقبه ومستواه المهني والعلمي ، قيمة عليا في المجتمع اذ انه وسيلة العمل وغايته(١٧) ٠ لذا تنعكس نظرية العمل البعثية في الواجبات والحقوق التي تنسب للدور الوظيفي وتستنبط من الواقع ، فالواقع يغني النظرية ويطورها مثلما تساعد النظرية على تطوير الواقع ٠ أن نظرية العمل البعثية التي تتطرق الى موضوع الواجبات والحقوق يمكن معرفتها واستيعاب مضامينها الموضوعية والذاتية من خلال مبدأ الموازنة بين الواجبات والحقوق لأن الواجب الوطني والمفاهيم الجديدة لبناء المجتمع كما يقول الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله) تقتضي أن نجري موازنة دقيقة بين الحقوق والواجبات وان نتجنب الميل على حساب الحقوق لصالح الواجبات والعكس بالعكس الا في ظروف معينة كظروف الحرب مع العدو الايراني مثلا(١٨) ٠

ولا يستند قرار تحويل العمال الى موظفين الى الأساس الاديولوجي فحسب بل يستند أيضا الى الأساس العملي ٠ فالقرار يشجع العمال الذين تحولوا الى موظفين على زيادة حجم الانتاج وتحسين نوعيته ٠ فعندما يشعر العامل بأن القيادة والمسؤولين وضعوه موضع المساواة مع الموظفين في الامتيازات المادية والمعنوية وفتحوا الطريق أمامه بمزاولة العمل المناسب ومنحوه حق الترقية والترفيع فأنه سيكون مندفعا الى الاخلاص في العمل والتفاني في اداء الواجب وتحقيق اغراض المؤسسة التي يعمل فيها ٠ وهنا

تزداد كمية الانتاج وتتحسن نوعيته ويعم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في ربوع المجتمع . وهذا ما يحتاجه العراق في الوقت الحاضر لاسيما وأن مسؤولياته لا تقف عند حد التنمية والبناء بل تتجاوزه الى اعادة بناء ما دمرته الحرب واعادة تنظيم القوات المسلحة وتطويق آثار الحرب طويلة الأمد . علما بأن زيادة الانتاج كماً ونوعاً انما تؤدي الى زيادة الرواتب والأجور وارتفاع القوة الشرائية للمواطنين وتحسين أحوالهم المعاشية(١٩) .

وأخيرا علينا القول بأن قرار تحويل العمال الى موظفين يتجاوب مع ظروف العمل الصناعي الحديث ، هذه الظروف التي تكون فيها مهام عمل المهني أو المهندس أو المشرف على العمل تقريبا متشابهة مع مهام عمل العامل . فالجميع سواء كانوا مهندسين أو مشرفين أو عمال يعملون على الماكنة ويهتمون بتشغيلها وادارتها وصيانتها . بينما الظروف الكلاسيكية للعمل الصناعي كانت تقسم الملاكات الانتاجية الى صنفين هما صنف المسؤولين الصناعيين كالمدراء والمهندسين والمشرفين وصنف العمال . فالمدراء والمهندسون والمشرفون لم يكونوا مسؤولين عن تشغيل وصيانة الماكنة بل كانوا مسؤولين عن مهام الادارة والتنظيم والاشراف الصناعي(٢٠) .

أما تشغيل وصيانة المكانة فكانت من واجبات العمال . وبعد تحويل ظروف العمل الصناعي من شكلها التقليدي الى شكلها الحديث أصبحت الفوارق الفنية والمهنية والاجتماعية بين المدراء والمهندسين والمشرفين من جهة والعمال من جهة أخرى هامشية وثانوية(٢١) . ذلك أن كلا الجماعتين تحتاجان الى الدراسة والتدريب وتؤديان تقريبا أعمال متشابهة بالرغم من تباين المسؤوليات والأدوار الوظيفية التي يشغلونها(٢٢) . تحت هذه الظروف ارتأت القيادة في قطرنا ضرورة تحويل العمال الى موظفين انسجاما

مع المعطيات الفنية المتغيرة للمؤسسات الانتاجية . وفي هذا السياق يقول الرئيس القائد صدام حسين « لقد سهل هذا القانون عمل أي اختصاص علمي مهما كانت درجته على الآلة جنبا الى جنب مع زميله الموظف المكلف بعمل يدوي فحسب ، أو عمل يدوي وذهني في آن واحد »(٢٣) .

د ـ الدلالات الاجتماعية والانسانية لتحويل العمال الى موظفين :

ان لقرار تحويل العمال الى موظفين العديد من المعاني والدلالات الاجتماعية والانسانية المتعلقة بالفرد والجماعة والمجتمع على حد سواء . ويمكن تحديد هذه المعاني والدلالات بالنقاط التالية :

١ ـ دور تحويل العمال الى موظفين في توازن الواجبات والحقوق لكافة منتسبي الدولة .
٢ ـ دور تحويل العمال الى موظفين في ترسيخ مبادىء العدالة الاجتماعية.
٣ ـ دور تحويل العمال الى موظفين في زيادة الانتاج الاجتماعي كماً ونوعاً .
٤ ـ دور تحويل العمال الى موظفين في تغيير معالم البناء الاجتماعي .
٥ ـ دور تحويل العمال الى موظفين في تسريع عمليات البناء والتحول الاشتراكي .

والان علينا شرح هذه الدلالات الاجتماعية والانسانية لقرار تحويل العمال الى موظفين .

١ ـ دور تحويل العمال الى موظفين في توازن الواجبات والحقوق لكافة منتسبي الدولة :

أن عملية تحويل العمال الى موظفين تساوي بين الجميع في الواجبات التي يقدمونها للمجتمع وفي الحقوق التي يحصلون عليها من المجتمع . فالكل يقفون عند خط شروع واحد ، غير ان عملهم أو عطاءهم هو الذي

يميز بعضهم على بعض ، والتمييز يرجع الى ما يقدمه كل واحد منهم من جهود وخدمات مثمرة للمجتمع الكبير • فالمتميز هو ذلك الشخص الذي يعطي اكثر من غيره للمجتمع ، وعطاؤه هو الذي يحدد كمية حقوقه المادية والمعنوية(٢٤) • أما الشخص الذي يتلكأ أو ينخفض انتاجه فيأخذ اقل من الشخص المنتج ، وهنا يتساوى الموظفون عند خط الشروع ، غير أن عملهم بعد فترة من الزمن يميز أحدهم على الاخر • علما بأن العمل الجيد والانتاج الوفير هما اللذان يؤديان الى خلق الثروة وزيادة الرفاهية المادية والاجتماعيــة وتمكين الأفراد من تحقيق طموحاتهــم وأهدافهم القريبــة والبعيــدة •

ولما كانت احدى سمات الاشتراكية التي يؤمن بها الحزب القائد حزب البعث العربي الاشتراكي أنها تحاول خلق الثروة لا توزيعها فقط ، فان ذلك يتطلب جهودا استثنائية من قبل كافة أبناء المجتمع في مختلف القطاعات من أجل خلق القاعدة المادية للاشتراكية • وتحويل العمال الى موظفين يشجع الأفراد على مضاعفة الانتاج وزيادة الثروة القومية وتسريع عملية بناء القاعدة المادية للاشتراكية • وهذا الشيء يلزم في هذه المرحلة أن تميل ذراع الموازنة لصالح الواجبات على حساب بعض الحقوق • ولكن ذلك يعتبر أمرا مؤقتا حين لا تلزمه الضرورة • فكما يقول الرفيق القائد صدام حسين في كتابه « الثورة والتربية الوطنية » أن المجتمع والثورة والدولة قــد تمر بحالات تتطلب أن يميــل فيهــا ذراع الموازنة لصالح الواجبات على حساب بعض الحقوق(٢٥) • ولكن لا ينبغي اطلاقا أن تكون هناك ظاهرة في المجتمع يميل فيها ذراع الموازنة لصالح الحقوق على حساب الواجبات » •

وتحويل العمال الى موظفين يمنح العمال بعض الحقوق التي تسهم في تعزيز قدراتهم وتنمية شخصياتهم عن طريق ارتباطها بحق المجتمــع

ككل · وهذا ما يمنع الاستغلال في المجتمع ، أي أن كل صيغ التعبير عن حقوق الانسان تأخذ معناها من جوهر واحد أساسه أن يضمن المجتمع في حركته حقوق الفرد في أن يعيش حراً · ولكن ليس بمفرده وانما بالتفاعل مع حرية الآخرين وحقوقهم · لكن الحقوق التي يحصل عليها الأفراد تتوازن مع المرحلة التي يقطعها المجتمع على طريق تحقيق أهدافه · وهذا يعني أن الحقوق تمنح على أساس طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع ، وهذه الحقوق بدورها هي التي تحدد الواجبات التي يؤديها الأفراد من أجل الحصول على حقوقهم ·

وترتبط الحقوق الممنوحة للعمال الذين تحولوا الى موظفين بنوع العمل المبذول وزيادة الانتاج وتحسين نوعيته ، أي ان الحق المضاف لن يمنح للمواطن دون أن يؤدي واجبا مضافا ومتطورا(٢٦) · فالزيادة في الأجور أو الرواتب لا يمكن أن تحدث دون زيادة الانتاجية كماً ونوعاً · وزيادة الانتاجية وتحسين نوعيتها لابد أن تشارك في تنمية المجتمع وتطوير قطاعاته وتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة ، أي مضاعفة السرعة التي يتم فيها صنع التجربة المتميزة للأمة العربية والانسانية جمعاء · ويعتبر الحافز المادي أحد الحوافز الأساسية وليس الحافز الوحيد لمضاعفة عمل العامل الذي تحول الى موظف بموجب بنود القرار الأخير · لانه اذا اعتبر كل شيء في منطق العمل الثوري فأن هذا يعني الرجوع الى الرأسمالية · ذلك ان النظام الرأسمالي قائم على مبدأين في مسألة زيادة الانتاجية وتطوير العمل · مبدأ الثواب عن طريق الحافز المادي ومبدأ العقاب عن طريق التسريح من العمل(٢٧) ·

والنظام الثوري في العراق المحصن بالمبادىء والقيم القومية والاشتراكية والانسانية يعتبر الانسان قيمة عليا في المجتمع · فهو وسيلة الثورة وغايتها(٢٨) · وعلى هذا الأساس فأن العامل المادي لا يمكن أن

يكون هو الحافز الأوحد برغم أهميته ٠ وهنا لابد من التأكيد على العوامل التربوية .والاجتماعية واعتبار رضا المجتمع والحزب عن عمل الانسان وساما كبيرا ومحفزا مستمرا من أجل زيادة الانتاج خصوصا بعد تغيير لقب العامل الى موظف ٠

٢ ـ دور تحويل العمال الى موظفين في ترسيخ مبادىء العدالة الاجتماعية :

أن قرار تحويل العمال الى موظفين يتجاوب كل التجاوب مع مبدأ العدالة الاجتماعية ٠ ذلك ان القرار ساوى بين الأفراد كافة من حيث الحقوق والامتيازات المادية والمعنوية التي يتمتعون بها ومن حيث الأعباء والمسؤوليات التي يتحملونها ٠ فالمكافأة المادية والمعنوية التي تمنح للفرد بغض النظر عن انحداره الاجتماعي ولقب عائلته وميوله واتجاهاته الفكرية ومعتقداته الدينية تعتمد على مقدار عطاءاته للمجتمع ، فمن ينتج اكثر يأخذ أكثر ومن ينتج أقل يأخذ أقل(٢٩) وتوفر مثل هذه المقاييس في المجتمع يجعل الأفراد يشعرون بعدالة واستقامة مجتمعهم ، وشعورهم هذا يحفزهم على البذل والعطاء والتفاني في سبيل خدمة المجتمع بحيث يستطيع الأخير تقديم المزيد من المكاسب والمنجزات للافراد والجماعات ٠

وعدالة قرار تحويل العمال الى موظفين ينطلق من جانب آخر الا وهو منح مكاسب للعمال من خلال تغيير لقبهم الوظيفي من لقب عامل الى لقب موظف ، مع تمكين الموظف من الحفاظ على لقبه السابق والذي هو حق من حقوقه المشروعة والثابتة ٠ فالثورة أعطت مكسبا للعمال بتغيير لقبهم الوظيفي ، ولم يكن المكسب الذي حصله العمال على حساب شريحة أو فئة أخرى تلك هي شريحة أو فئة الموظفين ٠ لذا فأنتقال العمال الى موظفين هو انتقال رأسي ينجم عنه مساواة كافة العاملين في القطاع الاشتراكي في مجال الحقوق والواجبات ٠ علما بأن قرار تحويل العمال الى موظفين هو

أكثر عدالة وقانونية من قرار تحويل الموظفين والمهنيين الى عمال في الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي • ففي الاتحاد السوفيتي يلقب المهني كالطبيب والمدرس والمهندس والموظف الأداري بلقب عامل ، ولقبه هذا لا يختلف من حيث النظرة والتقييم عن لقب العامل اليدوي(٣٠) • وهذه الحالة تعني خسارة المهني للقبه الوظيفي الذي حصل عليه بأتعابه وكفاحه وجهوده لأنه انخفض الى مرتبة العامل • لكن هذا الاجراء يتلاءم مع الاديولوجية الماركسية التي تعتقد بضرورة حكم المجتمع من قبل العمال وتكوين الدكتاتورية العمالية التي من خلالها يمكن تحقيق العدالة والديمقراطية والمساواة(٣١) • لكن هذا التوجه الأديولوجي في النظرية الماركسية يستند الى تعصب الفكر الماركسي للطبقة العاملة واهماله للفئات والطبقات الأخرى • بينما يتسم الفكر القومي الاشتراكي بالواقعية والعلمية والبراغماتيكية لانه لا ينحاز الى طبقة أو فئة اجتماعية بل ينحاز الى الجماهير العربية كلها بصورة عامة •

اذن تجاوب قرار تحويل العمال الى موظفين مع مبادىء العدالة والمساواة يمكن تفسيره بتحقيق نوع من التكافؤ الاجتماعي بين صنوف العمل العقلي واليدوي مع ترحيل العمال الى مرتبة الموظفين وأخيرا الابقاء على القاب الموظفين لأنها حق من حقوقهم • وفي هذا الصدد يقول الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله) « كانت كل تدابير الثورة تأخذ مسار تصحيح الانحراف ، ليس عن طريق انتزاع حق او مكسب من الاخرين ، وانما بأعطاء المحرومين المكاسب التي يستحقونها والتي يمكن اعطاؤها بضوء ظروف الثورة وامكاناتها • وعليه وبدلا من أن ننتزع لقب وصفة وتسمية الموظف منحناها للعمال فأصبح الجميع موظفين ، وبذلك اصطفوا جميعا عند خط تقييم واحد في القيمة الاجتماعية وعند خط شروع واحد في تقييم العمل ومردوداته »(٣٢) •

٣ ـ دور تحويل العمال الى موظفين في زيادة الانتاج الاجماعي كماً ونوعاً :

أن المساواة في اللقب بين الأفـراد العاملين في القطـاع الاشتراكي يدفعهم الى العمل الصادق والنزيه والمثمر • فالأفراد في ظـل الظروف الجديدة مهما يكن عملهم يدويا أو فكريا لابد أن ينتجوا أكثر ويعملوا بدقة واخلاص لأن أسباب التحيز ضدهم قد زالت والنظرة المتدنية التي يحملها بعض الناس تجاههم قد تغيرت • علما بأن زيادة الانتاج كماً ونوعاً لابد أن تترك مردوداتها الاقتصادية والاجتماعيـة عليهـم وعلى مجتمعهـم • فالانتاجية العالية تسبب زيادة رواتبهم وتحسين ظروفهم وتوفير السلع في الأسواق وشيوع الرفاهية المادية في ربوع المجتمع • واذا ما تحسنت الظروف الاقتصادية للافراد فأن معطياتهم الاجتماعية لابد ان تتطـور ، وبالتالي يكون الجميع محترمين ومقيمين • وهنا تتولد النواة الأساسية للتماسك والوحدة ويتحرر المجتمع من أسباب الفرقة والانقسام •

ولكن كيف يؤثر قرار تحويل العمال الى موظفين في زيادة انتاجية الفرد ؟ الجواب على هـذا السؤال هـو أن اكتساب العامل للقب موظف سيدفعه الى العمـل الجـدي والمثمر لأنه يعمل تحت أجواء انسانية وديمقراطية تقيم عمله وتعتز به وتعتبره حجر الزاوية في بنـاء ونهوض وتقدم المجتمع • كما ان اكتساب العامل للقب موظف لابد أن يمنحـه فرصة التعليم والتدريب والتأهيل التقني ، هذه الفرصة التي تساعده على استعمال المكننة الحديثة في عمليات الانتاج • علما بأن التعليم واكتساب المهارة والخبرة التقنية ، اضافة الى استعمال المكننة الحديثة في الانتاج تؤدي كلها الى زيادة الانتاج الاجتماعي كماً ونوعاً(٣٣) • واكتساب العامل للقب موظف سيحفزه على اكتساب الثقافة الذاتية أو الثقافة الجماهيرية والوطنية التي تزيد من درجة وعيه الاجتماعي والسياسي وتجعله انسانا وطنيا مدفوعاً الى خدمة وطنه وأمته خدمة صادقة وأمينة •

زد على ذلك أن تحويل العامل الى موظف لابد أن يطور الاحوال الاقتصادية للفرد من خلال زيادة مدخولاته الشهرية أو السنوية خصوصا بعد ارتفاع مستوى انتاجيته • وتطوير الاحوال الاقتصادية للفرد لابد أن ينعكس انعكاسا ايجابيا على ظروفه السكنية والبيئية والصحية ، وفي ذات الوقت يشجعه على تحقيق الموازنة بين أنشطة العمل وأنشطة الفراغ والترويح وممارسة الأنشطة الترويحية الايجابية التي تطور شخصيته وتفجر طاقاته المبدعة والخلاقة وتساعده على التكييف لمجتمعه المحلي الذي يعيش فيه ويتفاعل معه(٣٤) • علما بأن تحسين الأوضاع المجتمعية للفرد واستقراره وتكييفه لبيئته والتحرر من مشكلاته الذاتية والموضوعية لابد أن تؤدي الى زيادة انتاجيته وبالتالي ارتفاع معدل دخله ورفاهيته المادية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الرفاهية المادية للمجتمع الكبير • اذن زيادة الانتاج الاجتماعي للفرد بسبب تحويله من عامل الى موظف لا تعود مردوداتها للفرد فحسب بل للمجتمع الكبير أيضا •

٤ ـ دور تحويل العمال الى موظفين في تغير معالم البناء الأجتماعي :

لابد أن يؤدي قرار تحويل العمال الى موظفين الى تغيير معالم البناء الاجتماعي • فالبناء الاجتماعي هو تكامل المؤسسات الوظيفية الست بطريقة تمكن المجتمع الكبير من تحقيق أهدافه(٣٥) • أن لكل مؤسسة وظيفية واجباتها وأغراضها وبرامجها وهيكل عملها وأدوارها التي تختلف في المنزلة والجاه الاجتماعي • فهناك المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الدينية والمؤسسات الأسرية والمؤسسات التربوية والتعليمية والمؤسسات السياسية(٣٦) • والمؤسسة الواحدة تكون على شكل هرم أو مثلث تتوزع عليه الأدوار الوظيفية التي تتباين في طبيعة الأداء الوظيفي وفي الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها • لو أخذنا المؤسسة الاقتصادية كالمصنع مثلا

لشاهدنا بأنها تتكون من ثلاثة أنواع من الأدوار الوظيفية وهي الأدوار القيادية والأدوار الوسطية والأدوار القاعدية(٣٧) . وهناك علاقة تكاملية وعضوية بين هذه الأنماط من الأدوار الوظيفية .

قبل تحويل العمال الى موظفين كانت هناك صنوف مختلفة من المراكز الوظيفية التي توجه بينها الحواجز النفسية والاجتماعية . وهذه الحواجز محكومة بالتعليمات والنظم البيروقراطية للمؤسسة الانتاجية . ومثل هذه الحواجز النفسية والاجتماعية تسيء الى العلاقات الأنسانية بين الادارة والعمال بحيث لا تفهم الأدارة العمال ولا يفهم العمال الادارة . اضافة الى أن وجود مثل هذه الحواجز يضعف صيغ التعاون بين الادارة والعمال بحيث تتعثر العملية الانتاجية ويخفق المصنع في تحقيق أهدافه الاقتصادية والتنموية . ان المؤسسات الانتاجية قبل قرار تحويل العمال الى موظفين كانت تتكون من سلسلة من المراكز الوظيفية الرأسية ، فهناك المدير العام ومدير الشعبة والمهندس والمشرف على العمل والعامل الأقدم وأخيرا العامل الذي يعمل على الماكنة في ورشة العمل(٣٨) . ولكن بعد تحويل العمال الى موظفين تغيرت صورة البناء الاجتماعي للمصنع حيث قصرت سلسلة المراكز الوظيفية الرأسية وانحصرت بمراكز معينة كمركز المدير العام ومركز مدير الشعبة ومركز الموظف الذي قد يكون مشرفا على الماكنة أو مشرفا على عملية الانتاج أو خبيرا في صيانة الماكنة واعدادها للعمل الانتاجي المستمر .

وعندما قصرت سلسلة المراكز الوظيفية الرأسية في المؤسسات الانتاجية نتيجة لقرار تحويل العمال الى موظفين فأن سرعة الانتاج تكون أعلى مما كانت عليه سابقا بسبب تجاوز الروتين والبيروقراطية والتحرر من المشكلات الناجمة عن كثرة المراكز الوظيفية وما تنطوي عليه من تقاطع وتناقض . زد على ذلك أن الاستغناء عن بعض المراكز الرأسية بعد نقلة

العمال الى موظفين ومنحهم حق المشاركة في ادارة المشروع الصناعي واتخاذ القرارات المتعلقة بسياسته الانتاجية والتنموية سيجعل المصنع منظمة اجتماعية موحدة وكفوءة في اداء عملها · علما بأن وحدة وكفاءة المؤسسة الانتاجية تؤثران في انتاجيتها تأثيرا ايجابيا يمكنها من بلوغ أهدافها القريبة والبعيدة ·

اذن نقلة العمال الى موظفين تغير صورة الهرم الوظيفي للبناء المؤسسي للمنظمة الانتاجية بصورة خاصة ، وتغير صورة الهرم الطبقي للبناء الاجتماعي بصورة عامة · فتحويل العمال الى موظفين يؤدي الى انصهار قاعدة الهرم الوظيفي للبناء المؤسسي وذلك من خلال نقلة أعضاء القاعدة الى السفوح ونقلة بعض مراكز السفوح الى قمة الهرم الوظيفي · وما ينطبق على المؤسسة الانتاجية التي تعتبر جزءاً من المؤسسة الاقتصادية ينطبق على المؤسسات الوظيفية الأخرى طالما أن الأخيرة تتكون من مراكز قيادية ووسطية وقاعدية · علما بأن تغيير صورة البناء الاجتماعي نتيجة نقلة الأفراد ينسجم مع المبادىء الديمقراطية والانسانية التي يقود انتشارها الى الرضا والاستقرار والطمأنينة ·

٥ ـ دور تحويل العمال الى موظفين في تسريع عمليات البناء والتحول الاشتراكي :

أن تحويل العمال الى موظفين لا يؤدي الى نشر مبادىء المساواة والعدالة الاجتماعية في ربوع المجتمع فحسب بل يؤدي أيضا تسريع عمليات البناء والتحول الاشتراكي · فتحويل العمال الى موظفين يشجع العمال المرحلين الى موظفين على زيادة الانتاج كماً ونوعاً ، وزيادة الانتاج توفر السلع في الأسواق وتمكن الأفراد من شرائها والحصول على أكبر كمية من الأشباع منها · وزيادة الانتاج تقود الى زيادة الاجور والارباح وشيوع

الرفاهية المادية في ربوع المجتمع والقضاء على الفقر والحرمان المادي · كما أن تحـويل العمال الى موظفـين يقلل الفوارق الاجتماعية الطبقية ويزيل الاستغلال والظلم والاحتكار الذي تعرضت له الطبقـة العاملة في العهـود السابقة ويخلق نمطا جديدا من المرونة الاجتماعية بين الفئات والجماعات هـذه المرونة التي تسرع عمليـة الانتقال الاجتماعي التي تنسجم كـل الانسجام مع ظاهرة التحول الاشتراكي ·

زد على ذلك أن تغيير لقب العامل الى موظف لابد أن يمنح العامل درجة من القناعة والرضا والثقة العالية بالنفس التي تمكنه من تقييم ذاته على نحو ايجابي ومتميز · ذلك انه يشعر بأنه يقف على صعيد واحد مع أي مهني في الدولة · كما ان تقييم الآخرين له بعد تغيير لقبه يكون تقييما ايجابيا ينتج في رفع سمعته وقيمتـه في المجتمع بحيث يستطيع تحقيق طموحاته وأهدافه الذاتية والاجتماعية بسهولة · واذا ما نجح العامل الذي تغير لقبه الى موظف في تحقيق طموحاته وأهدافه فأنه يتكيف للمحيط الاجتماعي تكيفا ايجابيا وبالتالي يكون عنصرا فاعلا في الدولة والمجتمع ·

وتحويل العمال الى موظفين لابد أن يغير المواقف السلبية التي يحملها بعض الأفراد ازاء الاعمال اليدوية أو الأعمال الحرة · فعندما يرى هؤلاء الأفراد بأن شاغلي الاعمال اليدوية أو الانتاجية هم موظفون لا يختلفون عن موظفي الدولة الاخرين فأنهم يبدأون باحترامهم وتقديرهم ووضعهم في المكان المناسب · ومثل هذا الاحترام والتقدير سيدفع العمال المرحلين الى موظفين الى اكتساب المزيد من الخبرات والمهارات التكنولوجية وتعلم الكثير من الفنون الانتاجية التي تعود مردوداتها الايجابية الى المؤسسة الانتاجية والمجتمع على حـد سـواء · أن تدريب الموظف الحرفي على فنـون الانتاج الحديث واتقانه لمهـام عمله ومواصلته لعملية التزود بالمعـرفة والخبرة والاختصاص لابد أن تحوله من منتج غير ماهـر أو شبه ماهر الى منتج

ماهر • وهنا تقلص الفوارق بين الافراد ، الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية ، وتقليصها يسهم في تسريع عملية البناء والنمو الاشتراكي(٣٩) •

وأخيرا ينسجم قانون تحويل العمال الى موظفين كل الانسجام مع القيم والممارسات الاشتراكية التي يعتمدها حزب البعث العربي الاشتراكي في عملية التحويل الاشتراكي وتقليل الفوارق الموضوعية والذاتية بين الأفراد والجماعات • فالاشتراكية بنظر الرئيس القائد صدام حسين هي وسيلة لتقدم وتطور الحياة يستطيع الانسان من خلالها بلوغ السعادة والازدهار والرفاهية ، والاشتراكية ليست قيدا وانما وسيلة حياة وفهم للحياة على نحو جديد مناقض لحالة الاستغلال والقهر والظلم(٤٠) • فقانون تحويل العمال الى موظفين وان كان يهدف الى تحقيق المساواة بين العمال والموظفين بحكم وضعهم عند خط شروع واحد فأنه في ذات الوقت يميز بين الموظف المنتج والموظف غير المنتج ، ويميز بين الموظف المبدع والموظف غير المبدع ، ويميز بين الموظف الذكي والموظف محدود الذكاء • لذا فالقانون ينطلق من الاشتراكية التي تضمن حقوق الجميع ، وفي ذات الوقت تميز بين شخص وآخر بناء على مقدار العطاءات والمنجزات التي يقدمها كل منهما للمجتمع الكبير • اذن قانون تحويل العمال الى موظفين هو قانون يشجع المبدعين والمنتجين والمتميزين ويطور المجتمع ويمكنه من بلوغ أهدافه القريبة والبعيدة •

هـ ـ الخاتمة :

تتناول دراسة المضامين والابعاد الاجتماعية لتحويل العمال الى موظفين ثلاثة محاور أساسية هي التحولات الاجتماعية والحضارية للعمال في ظل ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز القومية الاشتراكية ، والأساس الفكري والعملي لتحويل العمال الى موظفين مع اشارة خاصة لنظرية العمل البعثية ، وأخيرا

الدلالات الاجتماعية والانسانية لتحويل العمال الى موظفين . وهذه الدلالات تتجسد في تساوي الواجبات والحقوق لكافة منتسبي الدولة ، ونشر وترسيخ مبادىء العدالة الاجتماعية ، وزيادة الانتاج الاجتماعي كماً ونوعاً ، وتغيير معالم البناء الاجتماعي المؤسسي ، وأخيرا تسريع عمليات البناء والتحول الاشتراكي .

ومن الجدير بالذكر أن التطبيق الدقيق لقانون تحويل العمال الى موظفين سيحدث ثورة شاخصة في مؤسسات وبنى المجتمع العراقي التحتية منها والفوقية ، ويخفف الفوارق الاجتماعية بين الافراد والجماعات ، ويسرع عملية التنمية والبناء الاشتراكي في ضوء النظرية الاشتراكية للحزب القائد بما فيها نظرية العمل البعثية ، ويدعم دور الفرد في المجتمع بأعتباره وسيلة الثورة وغايتها . ناهيك عن أهمية القانون في الغاء الأفكار والمواقف والممارسات المتخلفة التي يحملها البعض ضد العمال وطبقتهم الاجتماعية .

الا أن تنفيذ القانون على نحو جدي وفاعل يتطلب شرح مضامينه وأبعاده للمواطنين من خلال وسائل الاعلام الجماهيرية ، وتوضيح فوائده المادية والحضارية ، وربطه بظروف ومعطيات الفئة الاجتماعية التي يخصها القانون ، وأخيرا متابعة وتقويم القانون لكي يسهم في أحداث التغيير الثوري المتوقع ، التغيير الذي ينقل المجتمع العراقي برمته عن مرحلة حضارية معينة الى مرحلة أخرى تتسم بالموضوعية والعقلانية والتشعب والتكامل والقدرة على الفاعلية والدايناميكية .

الهوامش والمصادر :

(١) الداهري ، عبدالوهاب مطر (الدكتور) . اقتصاد الحرب والمهمات القومية ، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية العدد الاول ، المجلد التاسع ، كانون ثاني ١٩٨١ ، ص ٢٢ ــ ٢٣ .

(٢) الاستاذ ميشيل عفلق (القائد المؤسس) · في سبيل البعث ، بغداد دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٤ ، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ ·

(٣) الرئيس القائد صدام حسين · لماذا حولنا العمال الى موظفين ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٧ ·

(٤) الأستاذ ميشيل عفلق (القائد المؤسس) في سبيل البعث ، ص ٣١٣ ـ ٣١٤ ·

(٥) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) · الثورة والقادسية الجديدة ، مطبوعات مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٤٢ ·

(٦) نفس المصدر السابق ، ص ٣١ ·

(٧) فرح ، الياس (الدكتور) · تطور الأديولوجية العربية الثورية ، الفكر الاشتراكي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٥٢ ·

(٨) الثقافة العمالية ودورها في التوعية الوطنية والقومية ، مكتب العمل للدراسات والبحوث ، بغداد ، ١٩٧٩ ·

(٩) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) · التحول الأجتماعي في المؤسسات الثقافية والتربوية في العراق ، جريدة الجمهورية البغدادية ، تاريخ ١٩٧٨/٩/٢٦ ·

(١٠) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) · الثورة والتنمية والتحديث · بحث منشور في مجلة كلية الآداب ، المجلد ٢٣ ، العدد (٢) كانون أول ١٩٨٢ ·

(١١) الطبقة والانتماء الطبقي عند البعث ، الثورة العربية ، مكتب الثقافة والأعلام ، العدد السابع ، السنة الحادية عشرة ، تموز ١٩٧٩ ، ص ٥١ ·

(١٢) نفس المصدر السابق ، ص ٥٣ ·

(١٣) الجوهري ، محمد (الدكتور) · علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة دار الحمامي للطباعة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٣١ ·

(١٤) الرئيس القائد صدام حسين · لماذا حولنا العمال الى موظفين ، ص ١٦ ·

(١٥) فرح ، الياس (الدكتور) • الأبعاد السياسية للحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية في العراق ، مؤتمر بغداد لمحو الامية ، ١٩٧٦ ، ص ١٠١٨ •
(١٦) سليمان ، قحطان أحمد • نظرية العمل في فكر الرئيس القائد صدام حسين ، الموسوعة الصغيرة ، عدد ٢٣٧ ، ١٩٨٦ ، ص ٥ •
(١٧) الكبيسي ، طراد • التجربة الخلاقة : قراءة جديدة في فكر الرئيس صدام حسين ، منشورات وزارة الاعلام ، ١٩٨٤ ، ص ٧٦ •
(١٨) الرئيس القائد صدام حسين • الثورة والتربية الوطنية ، بغداد ، مطابع الحرية ، ١٩٧٧ ، ص ١٣ •
(١٩) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) • دور الواجبات والحقوق الاجتماعية في نظرية العمل البعثية ، دراسة منشورة في جريدة الجمهورية البغدادية ، الصفحة الثالثة بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٣ •
(٢٠) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) • علم الاجتماع الصناعي ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٧٠ ـ ٧٢ •
(٢١) الجوهري ، محمد (الدكتور) • علم الاجتماع الصناعي ، ص١٩٠ •
(٢٢) نفس المصدر السابق ، ص١٩٢ •
(٢٣) الرئيس القائد صدام حسين • لماذا حولنا العمال الى موظفين ؟ ، ص ١٨ •

(٢٤) حسن ، كامل سرمك • بعض المشكلات الاجتماعية والحضارية التي يعاني منها الشباب وطرق علاجها • رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٢ ، ص ٨٦ •

(٢٥) الرئيس القائد صدام حسين • الثورة والتربية الوطنية ، ص١٣ •
(٢٦) الرئيس القائد صدام حسين • لماذا حولنا العمال الى موظفين ، ص ١٧ ـ ١٨ •

(٢٧) البروفسور دينكن ميشيل • معجم علم الاجتماع ، دار الطليعة ،

بيروت ، ١٩٨٦ ، الطبعة الثانية ، ص ٣٨ ـ ٣٩ ٠

(٢٨) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ١٧١ ٠

(٢٩) الرئيس القائد صدام حسين ٠ الثورة والنظرة الجديدة ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٤٧ ٠

(٣٠) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) ٠ البناء الاجتماعي والطبقية ، بغداد ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٥ ، ص ٦٧ ٠

(٣١) نفس المصدر السابق ، ص ٧٦ ٠

(٣٢) الرئيس القائد صدام حسين ٠ لماذا حولنا العمال الى موظفين ، ص١٧ ٠

(٣٣) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) ٠ أثر محو الأمية الحضارية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٣٤ ٠

(٣٤) خطاب ، عطيات محمد (الدكتورة) ٠ أوقات الفراغ والترويح ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٨ ٠

(٣٥) بدر ، غسان زكي (الدكتور) ٠ النظام الاجتماعي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ٢٥ ٠

(٣٦) نفس المصدر السابق ، ص ٢٣ ٠

(٣٧) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) البناء الاجتماعي والطبقية ، ص ١٩ ٠

(٣٨) الحسن ، احسان محمد (الدكتور) ٠ علم الاجتماع الصناعي ، ص ٧٠ ٠

(٣٩) كوندراتيف ٠ ام٠ مشكلات التصنيع في البلدان النامية ، دار التقدم موسكو ، ١٩٧٤ ، ص ٤٤١ ٠

(٤٠) الرئيس القائد صدام حسين ٠ طريقنا خاص في بناء الاشتراكية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ٠